

زكاة أموال المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية

د. قذافي الغنائيم* د. عماد عبد الحفيظ الزيادات**

أ.د. محمد دوجان العموش***

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٩/١٠/٧م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/١٢/١١م

ملخص

تتاول البحث دراسة حكم زكاة أموال المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، من خلال الوقوف على تحديد مفهوم المضاربة المشتركة، وبيان تكييفها الفقهي عند المعاصرين، وتحريير محل النزاع في مسائل زكاة مال المضاربة، وبيان حكم زكاتها عند الفقهاء، وبيان أثر مشاركة المؤسسات المالية الإسلامية في المضاربة، وتعدد أطراف المضاربة في تنمية المال عن طريقها على حكم زكاة مالها في صيغتها الاستثمارية المعاصرة وفق حكم وجوبها في مال المضاربة عند الفقهاء.

وخلص البحث إلى أن زكاة رأس مال المضاربة، وحصته من الربح تجب على ملك المودعين لأموالهم في المؤسسة المالية بشروطه، وزكاة حصة المؤسسة المالية، والمضارب الثاني من الربح تزكى على ملكهم - على الراجح من أقوال الفقهاء - بشروطها.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، المضاربة المشتركة، المؤسسات المالية.

Zakat of joint speculative funds in Islamic financial institutions

Abstract

The research deals with the study of the ruling on zakaah on mudarabah funds in contemporary Islamic financial institutions. In speculation, and the multiplicity of speculative parties in the development of money through the rule of Zakat money in its contemporary investment formula in accordance with the ruling that it is in the speculative money when the scholars.

The research concluded that the zakat on speculative capital and its share of the profit is obligatory on the ownership of the depositors of their money in the financial institution on its terms, and the zakat on the share of the financial institution, and the second speculator of the profit commends their ownership - most likely from the sayings of the jurists - on its terms.

Keywords: Zakat, Mudaraba, Financial Institutions.

* أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصوله حالياً، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الجامعة الأردنية (إجازة دون راتب).

** أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

*** أستاذ، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن المضاربة المشتركة تعدّ من الوسائل الاستثمارية المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية التي بدأت بالظهور في صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية على وجه الخصوص عن طريق المضاربة بأموال المستثمرين في المصرف في مجالات الاستثمار المختلفة، وهي صيغة تتعدد في إجراءات أطراف الاستثمار من مستثمرين، ومؤسسات مالية، ومصارف إسلامية، ومضاربين، ولتعدد جهات الاستثمار في هذا النوع من المضاربة في طبيعتها الخاصة؛ كان الأمر يحتاج إلى بيان أثر هذه العلاقة من المشاركة في المضاربة على زكاة مالها، تأصيلاً وتخريجاً، وهذا ما جاء البحث على تأصيله، وتفصيله من المذاهب الفقهية في مباحثه.

أهمية البحث.

إن أهمية البحث تأتي من حيث إنه يتناول حكم الزكاة في صيغة استثمارية معاصرة، وهي المضاربة المشتركة التي تجريها المؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة المصارف الإسلامية منها؛ فكانت الحاجة قائمة إلى معرفة حكم زكاة الأموال التي تقوم عليها تلك الصيغ للمستثمرين، والمصارف الإسلامية، والمضاربين على حد سواء.

مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في تأثير تعدد أطراف المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية على محل الزكاة، ووقت وجوبها، مما تطلب ذلك إيضاح العلاقة الواردة على هذا النوع من المضاربة، وما توجبه من أحكام مؤثرة في زكاتها، وهذا ما يظهره البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- ١- ما مفهوم الزكاة، والمضاربة المشتركة؟
- ٢- ما طبيعة المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية؟
- ٣- ما حكم زكاة أموال المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية؟

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- توضيح مفهوم الزكاة، والمضاربة المشتركة.
- ٢- بيان طبيعة المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ٣- بيان حكم زكاة أموال المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الدراسات السابقة.

إن الدراسات الإسلامية المعاصرة في المضاربة المشتركة التي تجريها المؤسسات المالية الإسلامية لم تتناول حكم زكاة أموالها، وإنما ذهبت إلى بيان التكليف الفقهي لها، وأصل مشروعيتها هذا النوع من المضاربة في الفقه الإسلامي، والأحكام

- الفقهية المتعلقة بفروعها، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في بيان المفهوم والتكييف الفقهي لها، للوقوف على طبيعة إجراءاتها، والعناصر التي تشكل طبيعة عملها، لمعرفة حكم الزكاة في تلك الأموال، ومن هذه الدراسات:
- ١- حمود، سامي حسن، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م، ط٢، ١٩٨٢م، عمان، مطبعة الشرق ومكتبتها.
 - ٢- العثماني، محمد تقي، المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م.
 - ٣- أبو غدة، عبد الستار، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية (حسابات الاستثمار)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م.
 - ٤- الكردي، أحمد الحجي، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م.
 - ٥- فهمي، حسين كامل، المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م.
 - ٦- سانو، قطب مصطفى، المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م.

منهج البحث.

يقوم البحث على المناهج الآتية:

- ١- المنهج الاستقرائي: ويقوم على جمع المادة العلمية المتعلقة بفروع زكاة المضاربة المشتركة من مصادرها المختلفة.
- ٢- المنهج الوصفي: ويقوم على توصيف علاقات المضاربة المشتركة، وتحديد عناصرها كما تجرئها المؤسسات المالية الإسلامية، وتمييزها عن المضاربة التقليدية لبيان حكم زكاة أموالها.
- ٣- المنهج المقارن: يقوم على المقارنة بين الأقوال الفقهية المتعلقة بمسائل الزكاة في مال المضاربة المشتركة.
- ٤- المنهج التحليلي: ويقوم على تحليل النصوص الفقهية لبيان الأحكام الفقهية المتعلقة بمسائل زكاة أموال المضاربة المشتركة.

خطة البحث.

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الزكاة، والمضاربة المشتركة.

الفرع الأول: تعريف الزكاة لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: تعريف المضاربة المشتركة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: طبيعة المضاربة المشتركة، وتصوير عناصرها في المؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: حكم زكاة أموال المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف الزكاة، والمضاربة المشتركة.

الفرع الأول: تعريف الزكاة لغة واصطلاحاً.

الزكاة لغة: الزكاة مشتقة من زكى، والزاء والكاف والحرف المعتل أصل يدل على أصلين: الأول: النماء والزيادة؛ فيقال: زكا الزرع يزكو زكاء: ازداد ونما، وكل شيء ازداد ونما؛ فهو يزكو زكاء، وسميت بذلك؛ لأنها مما يرجى به زكاء المال، وهو زيادته ونماؤه. والثاني: الطهارة: وهو تطهير المال، والفعل منه زكى يُزكى تزكية، والجمع الزكوات^(١).

الزكاة اصطلاحاً: إن التعريف المختار في تعريف الزكاة ما ذهب إليه الجرجاني في التعريفات من أنها: " إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص"^(٢).

الفرع الثاني: تعريف المضاربة المشتركة لغة واصطلاحاً.

المضاربة لغة: المضاربة مشتقة من "ضرب"، والضاد والراء والباء أصل واحد، ويشبه به الضرب في الأرض تجارة وغيرها من السفر، وضرب في الأرض يضرب ضرباً وضرباً: خرج فيها تاجراً^(٣).

المضاربة اصطلاحاً: إن التعريف المختار في تعريف المضاربة ما ذهب إليه البغدادي في مجمع الضمانات من أنها: "عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين، وعمل من الجانب الآخر"^(٤).

المضاربة المشتركة: تتفق التعريفات الاصطلاحية للمضاربة المشتركة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية في نشاطها الاستثماري المعاصر في إدارة أموال المودعين والمستثمرين في هذه الصيغة الاستثمارية متعددة العلاقة على حقيقتها، ومضمونها وإن اختلفت ألفاظها في طريقة تفسيرها وبيانها، ومن هذه التعريفات ما يأتي: تعريف مجمع الفقه الإسلامي الدولي؛ فقد جاء في قراره رقم: ١٢٣ (٥/١٣) بدورته الثالثة عشرة بدولة الكويت، ٢٠٠١م بشأن القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية (حسابات الاستثمار): أولاً: تعريف المضاربة المشتركة: المضاربة المشتركة هي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون - معاً، أو بالتعاقب - إلى شخص طبيعي، أو معنوي باستثمار أموالهم ويطلق له غالباً الاستثمار بما يراه محققاً للمصلحة، وقد يقيد بنوع خاص من الاستثمار مع الإذن له صراحة، أو ضمناً بخلط أموالهم بعضها ببعض، أو بماله، وموافقة أحياناً على سحب أموالهم كلياً، أو جزئياً عند الحاجة بشروط معينة^(٥).

وعرفها الهيئتي بأنها المضاربة التي تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، سواء كان التعدد من أحد أطراف المضاربة، أو من كليهما^(٦).

ومن دلالات هذه التعريفات وغيرها يمكن للباحثين أن يعرفوا المضاربة المشتركة في صورتها المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية بأنها: " صيغة تعاقدية متعددة الأطراف تتولى فيها المؤسسة المالية الإسلامية استثمار أموال المستثمرين بنفسها، أم مع الغير فيما يتفق عليه من مجالات تنميتها على الشروط المعتمدة في صحتها شرعاً".

المطلب الثاني: طبيعة المضاربة المشتركة، وتصوير عناصرها في المؤسسات المالية الإسلامية.

إن طبيعة المضاربة المشتركة التي تجربها المؤسسات المالية الإسلامية بصورتها المعاصرة تختلف عن المضاربة العادية التي تقوم على ثنائية العلاقة بين رب المال والعامل مباشرة دون وسيط بين الطرفين؛ فهي تقوم على التعدد في العلاقة بين أطرافها التي تتكون من ثلاث علاقات مترابطة عند إجرائها في المصارف الإسلامية، أو المؤسسات المالية الإسلامية

الأخرى، على النحو الآتي^(٧):

أولاً: المستثمرون، وأصحاب الودائع البنكية: يعدّ المستثمرون وأصحاب الودائع البنكية بنوعها الاستثمارية الثابتة والادخارية هم أرباب المال في المضاربة المشتركة، وتبنى العلاقة على المشاركة بينهم في استثمار المؤسسة المالية الإسلامية لأموالهم في المجالات التي يتم الاتفاق عليها معها^(٨).

ثانياً: المؤسسة المالية الإسلامية: إن المؤسسة المالية الإسلامية تتعهد باستثمار أموال المستثمرين في المجالات المتاحة للاستثمار من جهته، وتكون العلاقة بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال هي المضاربة؛ لأنها هي التي تتولى اتخاذ قرارات الاستثمار، والإدارة والتنظيم^(٩).

ثالثاً: المضاربون: وهم الذين يأخذون الأموال من المؤسسة المالية الإسلامية من أجل استثمارها، وتتميتها عن طريق المضاربة؛ فكانت العلاقة بين المضارب الأول ومن عهد إليه بالاستثمار مضاربة ثانية، وقد تدفع المؤسسة بالأموال إلى أكثر من مستثمر كل على حده، وتنشأ بذلك مجموعة من شركات المضاربة الثنائية بين تلك المؤسسة والمستثمرين^(١٠).

وتقوم العلاقة بين أطراف هذا النوع من المضاربة على جملة من السمات الرئيسية التي تجعلها تختلف عن المضاربة العادية، ومن أهم سماتها ما يأتي:

١- **الجماعية:** إن العنصر الأساسي الذي تقوم عليه المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية هو خلط أموال أرباب المال معاً، أو بمال المضارب دون تمييز بين حصصهم المالية أثناء عملية الاستثمار، ويتم العمل بها معاً^(١١)، وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم: ١٢٣ (١٣/٥)، في البند الرابع الذي يتعلق بمسألة خلط الأموال في المضاربة المشتركة ما يلي: "لا مانع من خلط أموال أرباب المال بعضها ببعض، أو بمال المضارب؛ لأن ذلك يتم برضاهم صراحة، أو ضمناً، كما أنه في حالة قيام الشخص المعنوي بالمضاربة وتنظيم الاستثمار لا يخشى الإضرار ببعضهم بعضاً لتعین نسبة كل واحد في رأس المال، وهذا الخلط يزيد الطاقة المالية للتوسع في النشاط وزيادة الأرباح"^(١٢).

٢- **الاستمرارية:** إن المضاربة المشتركة تقوم على توالي العمليات الاستثمارية؛ لأنها بطبيعتها مستمرة لا تتوقف، أو تصفى إلا إذا صُفي العمل بكامله؛ إذ لا يتصور تصفية جميع المضاربات القائمة مرة واحدة، أو أن يقوم المضارب المشترك بإعادة رؤوس الأموال إلى أربابها من أجل توزيع الربح المتبقي، كما يجري الأمر في المضاربات العادية، أو الخاصة^(١٣).

٣- **التضيض التقديري لرأس المال:** إن طبيعة هذا النوع من المضاربات يقتضي إجراء تصفية حسابية سنوية، وتقويم موجودات الشركة بعد حسم النفقات الواجبة عليها من أجل التأكد من سلامة رأس مال المضاربة، وتحديد مقدار الربح المتحقق من العمل من خلال التضيض التقديري له، دون تسليمه إليهم، وتوزيعه على الأطراف الثلاثة من أصحاب رؤوس الأموال، والمؤسسة المالية، والمضارب^(١٤).

المطلب الثالث: حكم زكاة أموال المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية.

إن بيان حكم الزكاة في المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية يتوقف على معرفة حكم خلطة أموال المساهمين وأثرها على زكاتها، وحكم مضاربة المؤسسات المالية بها مع الغير، وحكم زكاته في حالة المضاربة به، وهو ما يأتي في

الفروع الآتية:

الفرع الأول: حكم خلطة مال المضاربة وأثرها على زكاته: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم خلطة أموال المضاربة.

إن عقد المضاربة من العقود المالية التي تقبل خلط مالها، سواء أكان بمال المضارب أو بمال غيره^(١٥)، إلا أن الفقهاء اختلفوا في مدى حاجة هذا التصرف من المضارب بمال المضاربة إلى إذن من رب المال، وبمعنى آخر هل للمضارب أن يتصرف في الخلط بمطلق العقد، أم يحتاج إلى إذن منه، وهذا ما اختلف فيه الفقهاء على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية^(١٦)، والحنابلة في رواية^(١٧) إلى أن المضارب يملك خلط مال المضاربة بغير إذن رب المال. ومحل هذا القول عند المالكية يتمثل في حالة تعدد ملاك المال؛ فإن الخلط جائز للعامل ابتداءً، وفي حالة الخوف من تقديم ماله، أو تأخيره عن مال القراض؛ فيقع الرخص في ماله، أو الرخص في مال القراض في الحالة الثانية؛ فالصواب^(١٨) أن يخلطهما بغير شرط، ثم يشتري بهما جميعاً على قول الإمام مالك^(١٩). وأما محل رواية الحنابلة في هذا القول يكون في حال خلط المضارب مال المضاربة بمال نفسه^(٢٠).

ووجه هذا القول وما يعتريه من حالات ما يأتي:

- ١- إن المضارب مأمور؛ فيدخل تصرفه بالخلط فيما أذن فيه^(٢١).
- ٢- إن خلط المضارب لا ضرر فيه على واحد من المضاربين، ولا وجه من وجوه التضييع^(٢٢).
- ٣- إن خلط المضارب لمال المضاربة لا يعدّ تعدياً منه؛ وإنما تحريماً للعدل فيما بينه وبينهم لخشيته من وقوع الرخص في ماله، أو أموالهم في حال تقديم أيّ المالكين على الآخر؛ فيكون بذلك عمله في المالكين سواء^(٢٣).

القول الثاني: ذهب الحنفية^(٢٤)، ومالك فيما استحسنته^(٢٥)، والشافعية^(٢٦)، والحنابلة في الصحيح من المذهب^(٢٧) إلى أن المضارب لا يملك خلط مال المضاربة بماله، أو بمال غيره بمطلق العقد، وإنما يحتاج إلى إذن من رب المال. واستحسان الإمام مالك له إذا كان من غير شرط؛ فقد سئل عن رجل أخذ من رجلين مالاً؛ فأراد أن يخلطه بغير إذنهما؛ فقال: يستأذنهما أحسن، وأحبّ إلي^(٢٨). وأما الخلط بشرط على المضارب؛ فعلى قولين في المذهب: الأول: الجواز، لأنه لا تهمة في ذلك؛ إذ لا يأخذ كل واحد منهما إلا ربح ماله. والثاني: المنع؛ كون رب المال يفيد له هذا الشرط غرضاً ناجزاً من استقرار الربح بمال العامل وغيره؛ لأن التجارة لكثرة المال أشدّ تأتياً، وأشدّ تمكناً^(٢٩). ويرى الحنفية^(٣٠)، والحنابلة على الصحيح^(٣١) أنه يملكه بالتقويض العام؛ كما في قوله: اعمل فيه برأيك؛ فله ذلك. وقيد الحنفية هذا القول فيما إذا لم يغلب التعارف عليه بين التجار في مثله، وينهون عن الخلط؛ أما إذا غلب التعارف بينهم في مثله؛ فله ذلك، ولا يضمن. أما الحنابلة؛ فليس له أن يخلط بغيره مطلقاً على الصحيح من المذهب إلا بما ذكر في متن القول^(٣٢).

ووجه هذا القول وما تضمنه من حالات عند أصحابه ما يأتي:

- ١- إن رب المال رضي بشركة المضارب لا بشركة غيره، وهو أمر عارض -أي أمر زائد على ما تقوم به التجارة- لا تتوقف عليه التجارة؛ فلا يدخل تحت مطلق العقد، ولكنه جهة في التثمين؛ فمن هذا الوجه يوافق عمل برأيك؛ فيدخل

- فيه عند وجود الدلالة، وقوله اعلم برأيك دلالة على ذلك^(٣٣).
- ٢- لأنه بالخط إيجاب الشركة في المال المدفوع إليه على وجه لم يرض به رب المال^(٣٤).
- ٣- إن خلط المال يثبت في مال رب المال حقاً؛ فلا يجوز إلا إذا قال له: اعلم برأيك^(٣٥).
- ٤- لأنه فوض الأمر في هذا المال إلى رأيه على العموم، ومراده من التعميم يكون فيما هو من صنع التجار؛ فيملك به الخط بماله؛ لأن ذلك من صنع التجار؛ كما يملك الوكيل توكيل غيره بما وكل به إذا قيل له اعلم فيه برأيك^(٣٦).
- ٥- إن مال المضاربة أمانة؛ فلا يملك المضارب خطه؛ فإذا خلط فقد تعدّ على مال المضاربة، وهذا يوجب ضمانه؛ كالمودع إذا خلط الوديعة بماله^(٣٧).
- ٦- ووجه استحسان استئذان أصحاب المال عند الملكية ما يأتي^(٣٨):
- أ. إن الخط بعد إذن أصحاب المال فيه تحري للعدل فيما بينهم.
- ب. لأنه يرجو من خلطهما استغزار الربح.
- ج. لأنه قد يكره كل واحد منهما ذلك؛ لما يعتقد من أن ماله أطيب من مال الآخر.

القول الراجح: إن خلط مال المضاربة بمال نفسه، أو بمال غيره لا يملك بمطلق العقد، وإنما يستلزم إذن صريح من ربه، أو تفويض عام منه؛ لأن الخط يوجب زيادة رأس المال، وحجم المشاريع الاستثمارية، ودرجة المخاطرة بالمال، وهذا الأمر يرتب التزامات على أصحابه أعلى مما لو كان الاستثمار مختلفاً من حيث حجمه، ودرجة مخاطرته، وتحمل ذلك تتطلب الإذن الصريح، أو التفويض العام، وهو ما يتناسب مع طبيعة عمل المؤسسات المالية المعاصرة.

المسألة الثانية: أثر الخلطة على زكاة المال.

إن حكم تأثير الخلطة في زكاة الأموال من المسائل الخلافية التي أخذت اتجاهات فقهية متباينة بين الفقهاء سواء أكان في خلطة السائمة أم في غير السائمة، غير أن مسألة الخلطة في المضاربة المشتركة تقوم على الأموال النقدية في المؤسسات المالية المعاصرة، وهو ما يتم تحرير حكمه عند الفقهاء على وجه الخصوص لتعلقه بعين المسألة، وقد اختلف الفقهاء في تأثيرها على زكاة المال على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية^(٣٩)، والمالكية^(٤٠)، والشافعية في القول القديم^(٤١)، والحنابلة في رواية، وهو الصحيح والمشهور في المذهب^(٤٢) إلى أن الخلطة لا تؤثر في قدر الواجب من الزكاة، ولا في قدر النصاب في الأموال؛ فإذا كان النصاب بين خليطين؛ فلا تجب فيه زكاة إلا إذا بلغ مال أحدهما نصاباً زكاه، وإن لم يبلغ لم يجب عليه زكاة.

ووجه عدم تأثير الخلطة في الأموال على زكاتها ما يأتي:

- ١- قوله ﷺ: "وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بالسوية"^(٤٣)، ووجه الاستدلال أن هذا نصّ خاص بالماشية؛ لأن النبي ﷺ ذكر زكاة الأموال وأفرد زكاة المواشي بالخلطة؛ فقال: وما كان من خليطين تراجعاً بالسوية^(٤٤).
- ٢- قوله ﷺ: "والخليطان ما اجتماعا في الحوض، والراعي، والفحل"^(٤٥)، ووجه الاستدلال أنه لما جعل هذا شرطاً في صحة الخلطة، وهو معدوم في غير المواشي دلّ على أن الخلطة لا تصح في غير المواشي^(٤٦).
- ٣- قوله ﷺ: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"^(٤٧)، ووجه الاستدلال أن هذا النص عام إذا كان لواحد، أو لاثنتين^(٤٨).

٤- إن الخلطة في غير المواشي فيها مضرة على أرباب الأموال بكل حال من غير ارتفاق؛ وذلك أنه إذا كان ما كل واحد منهما أقل من نصاب، ويبلغان بمجموعهما النصاب وجبت عليهما الزكاة عن الخلطة، وإذا افترقا لم يجب عليهما الزكاة، ولو كان مع كل واحد منهما نصاب فاختلفا؛ فلا مضرة عليهما في الخلطة، ولا منفعة؛ فلذلك لم تصح الخلطة في غير الماشية^(٤٩).

القول الثاني: ذهب الشافعية في القول الجديد، وهو الأصح^(٥٠)، والحنابلة في وجه- اختارها الآجري، وصحها ابن عقيل، وهي تخريج وجه للقاضي، وحكاها ابن عبدوس وجهاً^(٥١) إلى أن للخلطة تأثيراً في قدر الواجب من الزكاة، وفي مقدار الزكاة. وعلى هذا القول فإن الخلطة تكون مؤثرة في شركة الأعيان، أما في شركة الأوصاف؛ فإنها مؤثرة عند الشافعية في وجه، وهو الأصح^(٥٢)، والحنابلة في وجه^(٥٣)، ويعتبر على هذا الوجه اتحاد المؤمن، ومرافق الملك، ونحوها مما يرتفق به.

ووجه القول بالتأثير على زكاة الأموال ما يأتي:

- ١- لعموم قوله ﷺ: "ولا يجتمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة"^(٥٤)؛ فهذا نص عام يشمل الماشية، وغيرها من الأموال في حالة الاشتراك في الارتفاق^(٥٥).
 - ٢- إن الشروط المعتمدة في زكاة المواشي معتبرة في زكاة الدراهم والدنانير؛ فوجب أن تكون الخلطة الجائزة في المواشي جائزة في الدراهم والدنانير؛ كأن يكونا شريكين في ألف دينار أو مائة درهم^(٥٦).
 - ٣- إن مقتضى لتأثير الخلطة في الماشية هو خفة المؤنة باتحاد الراعي والمرعى، وذلك موجود في غيرها من الارتفاق من الخازن، والمتعهد، والحارس ونحوها من وجوه الارتفاق؛ فأثرت الخلطة فيها؛ كالمواشي^(٥٧).
- والقول الراجح في المسألة ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن الخلطة غير مؤثرة في قدر الواجب من الزكاة، ولا في قدر النصاب في الأموال المشتركة في الأعمال التجارية؛ لأن التمايز بينها متصور في مقدار الإسهام في النشاط التجاري، ويقدر الحصص المشتركة فيه يتم احتساب الربح والخسارة، وما يلزم من نفقات.
- والعبارة في شروط وجوب الزكاة في المال بلوغه النصاب بمفرده لتعلق الوجوب به دون إكماله بمال غيره؛ إذ لم يرد بذلك أساس في الشرع؛ لأن في ذلك مضرة على رب المال في إيجاب الزكاة في ماله دون تحقق معنى الارتفاق الذي ورد في السائمة بدلالة النصوص الواردة بشأنها.

الفرع الثاني: حكم مضاربة المؤسسات المالية بمال المضاربة مع الغير.

إن مضاربة المضارب بأموال المضاربة مضارب ثانٍ، أو أكثر من الفروع الفقهية التي اعترافها الخلاف الفقهي في جميع حالاتها، وبينها على النحو الآتي:

الحالة الأولى: المضاربة بمال المضاربة بمطلق العقد.

اختلف الفقهاء في حكم مضاربة المضارب بمال المضاربة بمطلق العقد على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية^(٥٨)، والمالكية^(٥٩)، والشافعية^(٦٠)، والحنابلة على الصحيح من المذهب^(٦١) إلى أن المضارب لا يملك المضاربة بمال المضاربة بمطلق العقد.

ووجه المنع ما يأتي:

- ١- لأن بالدفع مضاربة سوى غيره بنفسه في حق الغير، وهو لا يملك ذلك^(٦٢).
- ٢- لأن فيه إثبات شركة الغير في مال ربّ المال، وذلك لا يجوز إلا بإذنه^(٦٣).
- ٣- لأن ربّ المال لم يأذن له، ولم يأتمن على المال غيره؛ كما لو أراد الوصي أن ينزل وصياً منزله في حياته يقيمه في كل ما هو منوط به؛ فإنه لا يجوز^(٦٤).

القول الثاني: خرج القاضي من الحنابلة وجهاً^(٦٥)، وهو رواية في المذهب^(٦٦) من جواز مضاربة المضارب بمال المضاربة بمطلق العقد.

وبنى القاضي تخريجه لهذا الوجه على توكيل الوكيل من غير إذن الموكل^(٦٧).

وذهب فقهاء المذهب إلى أنه لا يصحّ هذا التخريج، وقياسه ممتنع لوجهين^(٦٨):

الأول: أنه إنّما دفع إليه المال ليضارب به، ويدفعه إلى غيره مضاربة يخرج عن كونه مضارباً له بخلاف الوكيل.

الثاني: إن هذا التصرف يوجب في المال حقاً لغيره، ولا يجوز إيجاب حق في مال إنسان بغير إذنه.

وما ذهب إليه جمهور الفقهاء من اشتراط الأذن في صحة مضاربة الغير هو الراجح؛ لأن مضاربة المضارب بمال المضاربة غيره يوجب جملة من الالتزامات، والحقوق على ربّ المال، وهي لا تكون إلا بإذن ربّ المال؛ لأنه هو صاحب الولاية على ماله. أما العامل؛ فليس له ولاية على مال المضاربة إلا في حدود ما رسم له ربّه من صلاحيات، وحدد له من تصرفات فيه، وهي هنا لا تخرج عما أعطاه ربّ المال من حق العمل في ماله، وتنميته به بنفسه، وما أوجبه للعامل من حق له في ماله دون غيره.

الحالة الثانية: المضاربة بمال المضاربة بإذن ربّ المال.

اختلف الفقهاء في حكم مضاربة المضارب بمال المضاربة بإذن ربّ المال على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية^(٦٩)، والمالكية^(٧٠)، والشافعية في وجهه^(٧١) إلى أن المضارب يملك المضاربة بمال المضاربة بالإذن من ربّ المال.

وقد أطلق الحنفية^(٧٢) القول بالجواز دون تفصيل أو قيد على المضارب في مضاربة الغير، ونصّ المالكية^(٧٣) على الجواز بإذن ربّ المال سواء كان على مثل شرطه أو مخالفاً له.

ومحل الجواز عند الشافعية هنا إذا قارض غيره وكان وكيلاً عن المالك في عقد القراض معه، وخرج من أن يكون عاملاً فيه، وجعل الربح فيه بين ربّ المال والعامل فيه، ولم يشترط لنفسه شيئاً منه صح القراض، وكان الربح مقسوماً بينهما على الشرط؛ فإنه يصحّ جزماً عندهم، أما إذا أذن له أن يعامل غيره ليكون ذلك الغير شريكاً له في العمل والربح المشروط له على ما يراه؛ فعلى وجه في المذهب الجواز^(٧٤).

واتفق الحنابلة^(٧٥) مع أصحاب هذا القول في حالة ما إذا كان العامل الأول وكيلاً لربّ المال في ذلك؛ فإذا دفعه

إلى آخر ولم يشترط لنفسه شيئاً من الربح كان صحيحاً.

ووجه الجواز في هذا القول ما يأتي:

- ١- إن الشيء لا يتضمن مثله إلا بالتنصيص عليه^(٧٦).

٢- إن فيه إثبات شركة الغير في مال ربّ المال؛ وذلك لا يجوز إلا بإذنه^(٧٧).

٣- إن ربّ المال رضي بشركته لا بشركة غيره؛ فلزم إذنه^(٧٨).

٤- إن المالك له أن يضارب شخصين في الابتداء؛ فكذا هنا^(٧٩).

القول الثاني: ذهب الشافعية في الأصح^(٨٠)، والحنابلة^(٨١) إلى أن المضارب لا يملك المضاربة بمال المضاربة بإذن المالك إذا شرط لنفسه شيئاً من الربح.

ووجه المنع في ذلك:

١- إن القراض على خلاف القياس، وموضوعه أن يكون أحد العاقدين مالكاً لا عمل له، والآخر عاملاً، ولو متعدداً لا ملك له، وهذا يدور بين عاملين؛ فلا يعدل بها عن موضوعها، وهو أن يكون أحد العاقدين مالكاً لرأس المال لا عمل من جهته، والثاني صاحب عمل لا ملك من جهته^(٨٢).

٢- لأنه ليس من جهته مال ولا عمل، والربح إنما يستحق بواحد منهما^(٨٣).

والذي يتوجه بالإذن الصريح من رب المال في هذه المسألة التفصيل؛ فإذا كان العامل وكليلاً عن ربّ المال في دفعه مضاربة إلى غيره، صحّ منه دفعه مضاربة إلى الغير، وأما في حالة ما إذا شرط لنفسه شيئاً من الربح؛ فإن المضارب المشترك يستحق الربح المشروط له، وهو ما يراه سامي حمود على اعتبار القول بالضمان كسبب موجب لاستحقاق الربح، وهو ما يجد أساسه في نطاق المضاربة الخاصة عندما لا يعمل المضارب بنفسه في المال المدفوع إليه مضاربة، ومن طريق آخر؛ فإنه يعتبر استحقاق ضمان المضارب المشترك على نظير ما هو مقرر بالنسبة لضمان الأجير المشترك^(٨٤).

الحالة الثالثة: المضاربة بمال المضاربة بالتفويض العام.

اختلف الفقهاء في حكم مضاربة المضارب بمال المضاربة بقول ربّ المال له: "اعمل برأيك" على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية^(٨٥)، والحنابلة في رواية^(٨٦) إلى جواز دفع المضارب مال المضاربة إلى الغير للمضاربة به بالتفويض العام.

ووجه الجواز بالتفويض العام ما يأتي:

١- لأن الشيء لا يتضمن مثله لتساويهما في القوة إلا بالتنصيص عليه أو التفويض المطلق إليه^(٨٧).

٢- لأن المضارب قد يرى أن دفعه إلى من هو أبصر منه في العمل بالمال^(٨٨).

القول الثاني: ذهب المالكية^(٨٩)، والشافعية^(٩٠)، والحنابلة في رواية^(٩١) إلى أن المضارب لا يملك ذلك بقوله: اعمل برأيك، وإنما يملكه بالإذن الصحيح الصريح.

ووجه المنع ما يأتي:

١- إن قوله: اعمل برأيك يعني في كيفية المضاربة، والبيع، والشراء، وأنواع التجارة، وهذا يخرج به عن المضاربة؛ فلا يتناوله إذنه^(٩٢).

٢- إن قوله: اعمل برأيك يقتضي أن يكون عمله فيه موكولاً إلى رأيه، فإذا ضارب به كان العمل لغيره^(٩٣).

والذي عليه جمهور الفقهاء من أن الإذن الصريح، والتنصيص عليه في عقد المضاربة في تملك المضارب المضاربة

بمال المضاربة غيره هو الراجح؛ لأن ربّ المال لم يرتض أمانة الغير، ولم يعلم خبرته في إدارة ماله، وقدرته على تنميته؛ فلزم من ذلك القول بالإذن الصريح من ربّ المال حماية لرأس المال، ووقوع التصرف من المضارب صحيحاً من المضارب في ماله.

الفرع الثالث: التأصيل الفقهي لحكم زكاة المضاربة المشتركة.

ويظهر التأصيل الفقهي لأحكام زكاة المضاربة المشتركة من خلال أحكام الفروع الفقهية الآتية:

أولاً: الفروع المتفق على حكمها في زكاة مال المضاربة عند الفقهاء:

- ١- زكاة رأس مال المضاربة: اتفق الفقهاء^(٩٤) على أن وجوب زكاة رأس مال المضاربة يقع على ملك ربّ المال إذا تم عليه الحول.
- ٢- زكاة حصّة ربّ المال من الربح: اتفق الفقهاء^(٩٥) على وجوب الزكاة على ملك ربّ المال في حصّته من الربح. ووجه ذلك ما يأتي:
 - أ. لأن ربّ المال مالك للربح، وتابع لماله^(٩٦).
 - ب. لأن ربح التجارة حوله حول الأصل^(٩٧).

ثانياً: الفروع المختلف في حكمها في زكاة المضاربة بين الفقهاء، ومن الفروع الفقهية المؤثرة في حكم وجوب زكاة

مال المضاربة، ووقت أدائها - وهي فروع مختلف في حكمها بين الفقهاء - ما يأتي:

- (١) وقت ملك المضارب للربح: اختلف الفقهاء في وقت ملك المضارب للربح على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية^(٩٨)، والمالكية على الأصحّ، وهو المشهور من مذهب مالك^(٩٩)، والشافعية في الأصحّ، وهو اختيار المزني^(١٠٠)، والحنابلة في رواية^(١٠١) إلى أن المضارب لا يملك حصّته من الربح إلا بالقسمة. واستدلوا على قولهم بما يأتي:

١. إن سبب استحقاق الربح بالعمل؛ فلا يملكه إلا بعد الفراغ منه والتسليم؛ كما في الجعالة؛ فإن العامل يستحق الجعل بعد الفراغ من العمل^(١٠٢).
٢. لأن الربح فضل رأس المال، ولا يتحقق الفضل إلا بعد سلامة الأصل^(١٠٣).
٣. إن الخسارة بعد الربح تجبر من الربح لرأس المال قبل المفصلة، ولو كان ملكاً متقراً على أن الربح لم يجبر به كما لو كان بعد المفصلة^(١٠٤).
٤. إن المضارب إذا ملك الربح بالظهور لاختص ربحه، ولوجب أن يكون شريكاً لربّ المال كشريكي العنان^(١٠٥).

القول الثاني: ذهب المالكية في قول^(١٠٦)، والشافعية في قول^(١٠٧)، والحنابلة في رواية، وهي المذهب^(١٠٨) إلى أن المضارب يملك حصّته من الربح بالظهور.

واستدلوا على قولهم بما يأتي:

١. إن هذا أحد الشريكين؛ فوجب أن يملك الربح بظهوره؛ كصاحب المال^(١٠٩).
٢. أن الشرط صحيح؛ فثبت مقتضاه، وهو أن يكون له جزء من الربح؛ فإذا وجد يجب أن يملكه بحكم الشرط، كما يملك

الساقى في المساقاة حصته من الثمرة بنفس الخروج^(١١٠).

٣. إن هذا الربح مملوك فلا بد له من مالك وربّ المال لا يملكه اتفاقاً، ولا تثبت أحكام الملك في حقه؛ فلزم أن يكون للمضارب^(١١١).

٤. إن المضارب يملك المطالبة بالقسمة؛ فلو لم يكن له ملك لم يملك المطالبة بملك غيره، ولا يتمتع أن يملك وتكون وقاية لرأس المال؛ كنصيب ربّ المال من الربح^(١١٢).

القول الثالث: ذهب الحنابلة في رواية، وهي اختيار ابن تيمية^(١١٣)، والطحاوي من الحنفية^(١١٤) إلى أن المضارب يملك الربح بالمحاسبة والتضيض والفسخ قبل القسمة.

واستدلوا على قولهم بما يأتي:

١. إن المحاسبة دليل الرضا من كليهما على قسمة المال، ومثله التضيض، أما الفسخ قبل القسمة؛ فلأنه تعين طريقاً لمعرفة حق كل منهما في الربح؛ فثبت ملك كل منهما بالفسخ، ولأنه بالفسخ تغيرت الملكية الأولى إلى ملكية أخرى^(١١٥).

٢. إن الملك وإن ثبت لكنه لا يستقر إلا بالقسمة، والمحاسبة والتضيض نوع منها، وشبيهة بها، ومثله الفسخ^(١١٦). وهذا الاختلاف الفقهي بين الفقهاء في وقت ملك المضارب للربح له أثره في اختلاف الفقهاء في حكم زكاة حصّة المضارب من الربح، كما سيظهر في البند اللاحق.

(٢) **زكاة حصّة المضارب من الربح:** اختلف الفقهاء في حصّة المضارب من الربح هل تزكى على ملكه، أم على ملك ربّ المال؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية^(١١٧)، والمالكية في قول، وهو ظاهر قول ابن القاسم^(١١٨)، والشافعية في قول منصوص عليه^(١١٩)، والحنابلة^(١٢٠) إلى أنه على المضارب زكاة حصّته من الربح.

وقيد الحنفية^(١٢١) ذلك بأن تصل يده إلى حصّته من الربح، وكان نصاباً، أو كان له من المال ما يتم به النصاب.

وتحرير مذهب المالكية في إيجاب الزكاة على العامل في حصّته من الربح ما يأتي:

(أ) **اعتبار النصاب:** للمالكية في اعتبار النصاب في المذهب ثلاثة أقوال:

الأول: إنه يعتبر النصاب في رأس المال، وحصّة ربّ المال من الربح خاصة؛ فإن كان في ذلك ما تجب فيه الزكاة وجبت الزكاة على العامل في حظه من الربح، وإلا فلا، وهو المشهور من مذهب ابن القاسم^(١٢٢).

الثاني: إنه يعتبر النصاب في رأس المال وجميع الربح؛ فإن كان في ذلك ما تجب فيه الزكاة وجبت على العامل في حظه، وإلا فلا، وهو رواية أصبغ عن ابن القاسم، ومذهب أشهب وروايته عن مالك، وقول سحنون، واختيار محمد ابن المواز^(١٢٣).

الثالث: إنه يعتبر النصاب في رأس مال ربّ المال، وحصّته من الربح، وفي حظ العامل من الربح؛ فإن كان في حظ كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة وجبت الزكاة على العامل في حظه من الربح، وإلا فلا، وهذا القول تأوله محمد بن المواز على ابن القاسم، ولا يوجد له نصّاً^(١٢٤).

وبيّن ابن رشد أن هذه الأقوال كلها عند ابن القاسم استحسان ليست جارية على أصل ولا قياس؛ إذ لم يعتبر في ذلك

ملك أحدهما دون صاحبه على انفراد، ولا ملكهما كما فعل في شرط الإسلام وعدم الدين وغيرها، إذ اقتصر في النصاب على رأس المال وحصّة ربّ المال من الربح دون أن يضيف إلى ذلك ما لربّ المال من مال غير مال المضاربة، وعلى حصّة المضارب من الربح دون أن يضيف إلى ذلك ما له من مال حال عليه الحول فيتم به النصاب^(١٢٥).

(ب) اعتبار الحول: للمالكية في اعتبار الحول قولان^(١٢٦):

الأول: إنه يعتبر في رأس مال ربّ المال وحصّته من الربح دون الاعتبار بحظ العامل، وهذا القول أجرى على أصل ابن القاسم، وأظهر من مذهبه.

الثاني: إنه يعتبر في رأس مال ربّ المال وحصّته من الربح، وفي حظ العامل؛ فلا تجب الزكاة في حظه من الربح حتى يحول الحول على المال الذي بيده من يوم أخذه؛ لأنه إذا حال الحول على المال بيد العامل فقد حال على ربّ المال.

وتحريم قول الشافعية في إيجاب الزكاة على المضارب في حصّته يظهر من خلال خلافهم في وقت تملكه للربح

بالظهور، أم القسمة على التفصيل الآتي:

أولاً: تملك المضارب الربح بالقسمة: إنه يحتمل وجوب الزكاة على نصيب المضارب، ولا يلزم ربّ المال؛ لأن ملكه فيه ضعيف إذ يتعلق به حق للمضارب^(١٢٧).

ثانياً: تملك المضارب الربح بالظهور: إن المالك يزكي رأس المال وحصّته من الربح، ولا يلزمه زكاة حصّة المضارب بلا خلاف، أما زكاة المضارب لنصيبه من الربح؛ ففيه طريقتان^(١٢٨):

(١) القطع بالوجوب على المذهب؛ لأن المالك قادر على الفسخ والمقاسمة في كل وقت والتصرف بعد القسمة في نصيبه؛ فهو كالدين على مليء مقر به ظاهراً وباطناً؛ فلزمه الزكاة في الحال؛ لأن يده تصل إلى هذا المال ويملك المقاسمة فيه متى شاء بخلاف المغصوب.

وفي ابتداء حوله في نصيبه خمسة أوجه^(١٢٩):

أصحهما: إن الحول يبدأ من حين الظهور على الأصح المنصوص؛ لأنه ملك من حينئذ.

الوجه الثاني: إن الحول يبدأ من حين التقويم على المالك لأجل الزكاة؛ لأن الربح مظنون، لا يتحقق إلا بالتقويم.

الوجه الثالث: إن الحول يبدأ من حين القسمة؛ لأن ملكه قبل ذلك غير مستقر، بل هو متردد بين أن يسلم له، أو لا؛ فلا يستقر ملكه إلا حينئذ، وذكر النووي أن هذا الوجه غلط وإن كان مشهوراً؛ لأن المضارب لا زكاة عليه في نصيبه؛ لأنه بعد القسمة ليس بعامل بل هو مالك مستقراً كامل التصرف فيه، والتفريع على أنه يملك الربح بالظهور؛ فالقول بأنه لا يكون حوله إلا من القسمة رجوع إلى أنه لا زكاة عليه قبل القسمة.

الوجه الرابع: إن حوله حول رأس المال؛ لأن الحول حين انعقد على هذا المال انعقد على ما يتولد منه أيضاً؛ فإنه تابع الأصل، وذكر النووي أنه غلط صريح؛ لأنه حينئذ لم يكن مالاً؛ فكيف يبني ملكه وحوله على حول غيره؟ ولا خلاف أن حول الإنسان لا يبني على حول غيره إلا الوارث على قول ضعيف لكونه قائماً مقام المورث.

الوجه الخامس: إن حوله يبدأ من حين شراء المضارب السلعة، كحاه البندنجي وغيره، وذكر النووي أنه غلط دون بيان وجه ذلك.

فإن تم حول العامل وكان نصيبه يبلغ نصاباً أو معه من جنسه ما يبلغ به نصاباً؛ فعليه الزكاة، وإن لم يبلغ نصيبه نصاباً وليس معه ما يتم به نصاباً؛ فهل يضم نصيبه إلى نصيب رب رأس المال؟ فعلى القول بثبوت الخلطة في النقدين؛ فإنه يضم نصيبه إلى نصيب رب المال، ويؤكده، وعلى القول بعدم ثبوتها؛ فلا زكاة عليه، وهذا إذا لم يجعل ابتداء الحول من المقاسمة؛ فإن جعل ابتداء حوله من حين المقاسمة؛ فإن كان نصيبه يبلغ نصاباً أو معه ما يبلغ به نصاباً زكاه، وإن لم يبلغ نصاباً فلا يتأتى هنا ضمّه إلى نصيب رب المال؛ لأنهما لما اقتسما زالت الخلطة، وسقط اعتبار النظر إليها^(١٣٠).

٢) إنه يخرج الزكاة على قول المغصوب والمجود؛ لأن العامل لا يقدر على التصرف بهذا المال كيف شاء؛ كالمال المغصوب، غير أنه لا يلزمه إخراجها؛ لأنه لا يدري هل يسلم له، أم لا؟ فلم يلزمه إخراج زكاته؛ كالمال الغائب. ومحل قول الحنابلة^(١٣١) هذا في زكاة حصّة العامل من حين القسمة، ويستأنف حولاً من حينئذ؛ فإذا اقتسما يزكي المضارب إذا حال الحول من حين اقتسما، أما حصّة المضارب من الربح قبل القسمة؛ فمحل خلاف بين فقهاء المذهب على حسب اختلافهم في وقت تملك المضارب حصّته من الربح، وتصويره من وجهين:

الأول: إذا كان المضارب لا يملك حصّته بالظهور؛ فلا زكاة عليها، ولا ينعقد الحول حتى تقسم، أما وجوبها على رب المال؛ فعلى الصحيح من المذهب؛ فلا يجب عليه زكاة حصّة المضارب من الربح؛ لأنه غير مالك لها، وفي القول المقابل يلزم رب المال زكاته على قول إن العامل لا يملك الربح دون قسمة^(١٣٢).

الثاني: إذا كان المضارب يملك حصّته بمجرد الظهور؛ فالصحيح من المذهب أنه لا تجب فيها الزكاة أيضاً، ولا ينعقد عليها الحول إلا باستقرار ملكه بالقسمة؛ لنقصى ملكه لعدم استقراره؛ فهي لا تملك على وجه، وتملك على آخر ملكاً ضعيفاً؛ لأنها وقاية لرأس المال بدليل أنه لو خسر المال بقدر ما رح لم يكن للمضارب شيء، ولأنه ممنوع من التصرف في حصّته؛ كمال المكاتب، والوجه الثاني، وهو اختيار أبو الخطاب؛ فإن الزكاة فيها تجب، وينعقد عليها الحول من حين ظهور الربح؛ لأنها ملكه؛ فيجب فيها كسائر أملاكه، ولأنها مال من الأموال حال من المانع لوجوب الزكاة؛ فيدخل في عموم الأدلة الدالة على وجوب الزكاة في مثل ذلك^(١٣٣).

وعلى القول بالوجوب يعتبر بلوغ حصّته نصاباً بمفردها أو بضمّها إلى ما عنده من جنس المال أو من الأثمان؛ فإن كانت دونه أنبني على الرواية التي ترى أن للخلطة تأثيراً في غير السائمة، وليس عليه إخراجها قبل القسمة؛ كالذين لا يجب الإخراج منه قبل قبضه، وإن أراد إخراجها منه قبل القسمة لم يجز؛ لأن الربح وقاية لرأس المال، ويحتمل أن يجوز؛ لأنهما دخلا على حكم الإسلام ومن حكمه وجوب الزكاة، وإخراجها من المال^(١٣٤).

واستدلوا على قولهم بما يأتي:

١- إن المضارب شريك رب المال في الربح؛ فكما يملك رب المال نصيبه من الربح في حكم الزكاة؛ فكذلك المضارب؛ لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة، وبيان الوصف أن رأس ماله العمل، ورأس مال الثاني المال، والربح يحصل بهما فقد تحققت الشركة، وقد نصا في العقد على هذا، وتنصيصهما معتبر، بدليل أن المضارب يملك المطالبة بالقسمة ويتميز به نصيبه، ولا حكم للشركة إلا هذا^(١٣٥).

٢- لأن المضارب مالك للنصاب الذي هو حقه في الربح^(١٣٦).

٣- لأن ما معه من المال ما يكمل به النصاب؛ فيؤخذ منه؛ لن ملكه فيه كامل حتى يستحق به الشفعة^(١٣٧).

٤- ووجه قول المالكية، والشافعية في إيجاب الزكاة على العامل في حصته من الربح مبني على القول بأنه شريك في الربح بما شرط فيه؛ فكان مالكا لها^(١٣٨).

ووجه اعتباره شريكاً على هذا القول ما يأتي^(١٣٩):

أ. إن العامل لو كان أجيراً لكان عوضه معلماً ولا يستحقه وإن كان الربح معدوماً؛ فلما جازت جهالة عوضه ولم يستحق من المال شيئاً عند عدم ربحه لم يجز أن يكون أجيراً، وثبت كونه شريكاً.

ب. إن الإجارة لازمة، والشركة جائزة؛ فلما ثبت أن المضاربة جائزة غير لازمة ثبت أن العامل شريك غير أجير.

٥- ووجه اعتبار وجوب الزكاة على المضارب من حين القسمة عند الحنابلة ما يأتي:

أ. لأن المضارب علم نصيبه في المال^(١٤٠).

ب. لأن المضارب إذا اتضع بعد القسمة كانت الوضعية على ربّ المال؛ لأن القسمة في الغالب تكون عن المحاسبة^(١٤١).

ج. إن ملك المضارب حصته من الربح - بمجرد الظهور - غير تام؛ لأنه قد ينقص قيمة الأصل أو يخسر فيه، وهذا وقاية له، ولهذا منع من الاختصاص به، والتصرف فيه لحق نفسه؛ فلم يكن فيه زكاة؛ كمال المكاتب^(١٤٢).

القول الثاني: ذهب المالكية في قول، وهو رواية أشهب عن مالك، وقوله، وقول سحنون^(١٤٣)، والشافعية في قول منصوص عليه، وهو اختيار المزني^(١٤٤) إلى أن جميع المال مزكى على ملك ربّ المال دون الاعتبار بملك العامل.

وتحريم قول الشافعية في إيجاب زكاة رأس المال والربح على المالك جميعاً مبني على القول بأن المضارب لا يملك الربح إلا بعد المقاسمة؛ لأن الجميع ملكه؛ فلزمه الجميع، وحول الربح يبنني على حول الأصل، وهذا المذهب عندهم، وإن أخرج المالك الزكاة من غير مال المضاربة؛ فله ذلك، أما إذا أخرجها من مال المضاربة؛ فحكم المخرج على ثلاثة أوجه مشهورة^(١٤٥):

أصحهما: أنه يحتسب من الربح؛ كالمؤمن التي تلزم المال من أجرة الدّلال، والكيال، وغير ذلك^(١٤٦).

الثاني: أنه يجعل كأنه استرد طائفة من المال؛ فيكون من الربح ورأس المال جميعاً؛ لأن الزكاة تجب في رأس المال والربح فحسب المخرج منهما^(١٤٧).

الثالث: أنه يحسب من رأس المال؛ لأن الزكاة دين على المالك، وقد ثبت أن ربّ المال لو كان عليه دين فقضاه من مال المضاربة لاحتسب من رأس المال؛ فكذاك هنا^(١٤٨).

ووجه القول بوجوب زكاة الجميع على ربّ المال مبني على القول: بأن العامل أجير من المال بحصته من الربح المشروط له؛ لأنه معاوضة على عمل، وهو شأن الإجارة؛ فلا يكون شريكاً لربّ المال فيه؛ فكان جميعها على هذا القول ملكاً له؛ فوجب تركيتها عليه^(١٤٩).

ووجه اعتباره أجيراً على هذا القول في المذهب ما يأتي^(١٥٠):

١- إن العامل إنما هو داخل بيدنه لا يملكه؛ فلم يجز أن يكون شريكاً؛ لأن شركة الأبدان لا تصح؛ فثبت أنه أجير.

٢- إن العامل لو كان شريكاً لكان يلحقه من الوضعية والعجز كما يلحقه من الربح والفضل؛ فلما لم يكن في العجز شريكاً لم يكن في الربح شريكاً.

القول الثالث: ذهب الشافعية في وجه، وهي طريقة القفال^(١٥١) إلى القطع بعدم وجوب الزكاة على المضارب أصلاً.

واستدلوا على المنع بما يأتي:

- ١- إن العامل لا يقدر على التصرف فيه كيف شاء؛ كالمغصوب^(١٥٢).
- ٢- لعدم استقرار ملكه على الريح لاحتمال الخسران؛ فأشبهه مال المكاتب^(١٥٣).
- ٣- لضعف ملك المضارب فيه^(١٥٤).

والذي يترجح للباحثين في المسألة ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن الزكاة تجب في حصّة المضارب من الريح على تفصيل في الحالتين الآتيتين:

الأولى: حالة ما قبل القسمة: إذا لم يظهر في المال ربح، أو لم تتم المحاسبة بينهم؛ فلا زكاة على المضارب؛ لأنه لا ملك له ظاهر في المال، إذ إن رأس المال لم يسلم لربّ المال من التالف أو الخسران؛ حتى نوجب حصّة من الريح للمضارب فيه؛ فهو لا يكون إلا بعد سلامة الأصل من الخسران، وحصول فضل فيه.

أما إذا ظهر في المال ربح، ولم يقدّم الشركاء في قسمته؛ فلا زكاة فيه؛ لأنه ما زال مشغولاً بالأصل - رأس المال - لم ينفك عنه. أما إذا تمّت المحاسبة بين الشركاء، وظهر في المال ربح، ولم يقسم بينهم؛ فإن الزكاة تجب في حصّة المضارب من الريح؛ لأنها تمايزت عن رأس المال، واختص المضارب بها، وينعقد حولها من حين التقويم، ويخرج زكاتها بعد القسمة إذا بلغت نصاباً أو ما يتمّ به النصاب من جنسه بعد حولان حول عليها.

الثانية: حالة القسمة: إذا تملك المضارب الريح بالقسمة؛ فإن الزكاة تجب على المضارب في حصّته من الريح إذا بلغت نصاباً أو ما يتمّ به النصاب من جنس المال من حين القسمة؛ لأنها بالقسمة تملكها ملكاً تاماً مستقراً، وله حق التصرف بها على وجه الاختصاص دون مانع يحول بينها وبينه؛ لتعيينه بالقسمة، وعدم تعلق رأس المال به، وينعقد حول المضارب في هذه الحالة من حين القسمة، ويستأنف حولاً كاملاً ثم يزكي ماله.

ثالثاً: تخرج حكم زكاة مال المضاربة المشتركة.

إن بيان حكم زكاة أموال المضاربة المشتركة يتطلب تقرير مجموعة من الأحكام الفقهية تبين المستند الفقهي الذي استندت إليه تلك المؤسسات المالية في بناء هذا النوع من المضاربات في استثماراتها المالية المعاصرة، وربط أثر تلك الأحكام على زكاة أموالها من خلال ما قدمنا من عرض فقهي لها، سواء أكان ذلك على ما اتفق عليه الفقهاء منها، أم على الراجح من أقوال الفقهاء، وهو ما يمكن عرضه في ثلاث مقدمات رئيسية في بناء أحكامها على النحو الآتي:

المقدمة الأولى: إن عقد المضاربة من العقود المالية التي تقبل الخلطة سواء أكان هذا التصرف من المضارب يحتاج إلى إذن صريح من ربّ المال، أم لا.

وتباينت الآراء الفقهية في مدى تأثير الخلطة على زكاة مال المضاربة بين من يرى أن لها تأثيراً على إكمال النصاب، ومن لا يرى ذلك، وما رجحه الباحثون في المسألة أن الخلطة غير مؤثرة في رأس المال سواء أكان من حيث النصاب أو قدر الزكاة الواجبة على المساهمين، ولا في حصص المضاربين؛ لتعلق الزكاة بعين رأس المال دون غيره من الأموال المشتركة في المضاربة لإكمال النصاب، أو في حصص المضاربين من الريح؛ لاختصاص كل واحد منهم بما ملك من ربح، وهذا التوجيه في المسألة جرى على قول الحنفية^(١٥٥)، والمالكية^(١٥٦)، والشافعية في القديم^(١٥٧)، والحنابلة في المشهور من المذهب^(١٥٨).

المقدمة الثانية: إن المؤسسات المالية تمتلك المضاربة بمال المضاربة مع الغير بالإذن من ربّ المال؛ لأن الولاية على

رأس المال لربّ المال، وليس للعامل؛ فكان موجبها الالتزام بحدود ما رسم له من صلاحيات في التصرف، وذلك على رأي الحنفية^(١٥٩)، والمالكية^(١٦٠)، والشافعية في وجه^(١٦١)، والحنابلة^(١٦٢).

غير أن الذي يناسب طبيعة المضاربات التي تقوم بها المؤسسات المالية المعاصرة قول الحنفية^(١٦٣) على وجه الخصوص؛ لأنهم أطلقوا القول بالجواز في مضاربة الغير دون قيود على المضارب الأول، وهذا مما يتيح لها المضاربة بالأموال المشتركة مع المضارب الثاني على حصّة معينة من الربح.

ووجه ذلك، أن المؤسسات المالية قادرة على البحث عن أوجه الاستثمار المناسبة أكثر من الأفراد، وتوجهه بالطرق المثلى، وإدارته على الوجه الصحيح، وتولي العمليات المحاسبية التي تتناسب الوسائل المعاصرة في تنضيض رأس المال؛ من أجل التأكد من سلامته، وتحديد مقدار الأرباح.

وهذا أمر تتوقف عليه المضاربة المشتركة في استجلاب الربح، خاصة وأن المؤسسات المالية تستعين في هذا النوع من الاستثمار بأصحاب الخبرات في مجال التجار والصناعة وغيرها.

وهذا يفيد أن المؤسسات المالية لها مستند من الناحية الفقهية في تملك حصّتها من الربح، كما أن المضارب الثاني يمتلك حصّته من الربح حسب ما هو متفق عليه من نسبة بين أطراف المضاربة، وفي صورتين؛ فإن الزكاة تجب في حصصهم من الربح بشروطها الشرعية.

المقدمة الثالثة: تتناول هذه المقدمة عرض الأحوال التي تعتري زكاة مال المضاربة، وأقوال الفقهاء في حكمها، وتتجلى بما يأتي:

أولاً: إن زكاة رأس مال المضاربة تجب على ملك ربّ المال إذا بلغ ماله النصاب، وتمّ حوله على ما هو متفق عليه بين الفقهاء^(١٦٤)، وهذا يفيد أن الزكاة تكون على ملك المودعين بشروطها.

ثانياً: إن زكاة حصّة ربّ المال من الربح تجب على ملك ربّ المال على ما هو متفق عليه بين الفقهاء^(١٦٥)، وهذا يفيد أن حصّة المودعين من الربح تضم إلى رأس مالهم وتزكى على ملكهم بشروطها.

ثالثاً: تباينت آراء الفقهاء في وقت تملك المضارب للربح بين قائل إنها تملك بالقسمة، وقائل بالظهور، وقائل بالمحاسبة والتنضيض على ما تمّ عرضه سابقاً.

والقول بأنها تملك بالمحاسبة والتنضيض هو الذي يتفق مع ما تقوم به المؤسسات المالية من التنضيض التقديري السنوي لرأس مال المضاربة المشتركة، وهو يجري على قول للحنابلة في رواية، واختارها ابن تيمية^(١٦٦)، والطحاوي من الحنفية^(١٦٧). وهو ما يتناسب مع طبيعة المضاربة المشتركة القائمة على الاستمرارية في عملها دون إجراء تصفية نهائية لها. ويمكن الاستناد إلى هذا القول في إيجاب الزكاة على حصّة المضاربيين من الربح من وقت تنضيضه، وانعقاد الحول من تاريخه، ويستأنف حولاً كاملاً من حينئذ، أما ربح المساهمين؛ فيضم إلى حول الأصل مع ما معهم من مال، ويزكى؛ لأنه نماء أصله، وهو فرع عنه.

المقدمة الرابعة: تباينت الآراء الفقهية في حكم زكاة حصّة المضارب من الربح، فمنهم من يرى أنها تزكى على ملك ربّ المال دون الاعتبار بملك المضارب، ومنهم من يرى أنها تزكى على ملك المضارب، ومنهم من يرى أنها لا تجب على المضارب أصلاً.

والذي ترجح لدى الباحثين في المسألة ما ذهب إليه الحنفية^(١٦٨)، والمالكية في قول، وهو ظاهر قول ابن القاسم^(١٦٩)، والشافعية في قول^(١٧٠)، والحنابلة^(١٧١) إلى أن الزكاة تكون على ملك المضارب في حصّته من الربح على تفصيل يرى الباحثون فيه أنه يتفق مع طبيعة المضاربة المشتركة التي تجريها المؤسسات المالية المعاصرة، وذلك في حالتين:

الأولى: حالة ما قبل قسمة الربح: وهذه الحالة تتصور في أمرين:

- ١- استمرار المضاربة في نشاطها التجاري، وعدم ظهور ربح في المال.
 - ٢- استمرار المضاربة في نشاطها التجاري، وعدم إجراء عملية محاسبة، وتضييض لرأس المال، وتقدير الموجودات، وتحديد مقدار الربح الحاصل، وفي الأمرين؛ فإنه لا زكاة على المضارب؛ لأنه لا ملك له ظاهر في المال؛ حتى تجب فيه الزكاة. أما إذا ظهر في المال ربح، ولم تتم عملية المحاسبة بين الشركاء، أو قسمته؛ فإنه لا زكاة فيه؛ للتعليل السابق. وإذا تمت عملية المحاسبة بين الشركاء لتضييض مال المضاربة، وتحديد مقدار الربح الحاصل لكل شريك؛ فإن الزكاة تجب على المضاربين في حصّتهم من الربح المتحقق؛ لأن حصّة كل واحد منهم تحددت، ودخلت في ملكه، وتمايزت عن مال غيره.
- الثانية:** حالة القسمة: وفي هذه الحالة يمتلك المضارب حصّته من الربح بالقسمة، وهذا يوجب الزكاة في حصّته إذا بلغت نصاباً، أو ما يتمّ به النصاب من جنس الأموال، وينعقد حوله من حين القسمة، ويستأنف حولاً كاملاً ثم يزكي المال.

أما المساهم؛ فيضم حصّته من الربح إلى أصل المال، ويزكيه بحول الأصل إذا بلغ نصاباً.

وهذا الأمر يتصور في المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية في حالة التصفية الكاملة للمضاربة المشتركة، وهذا ما سيأتي بيانه في تنزيل الأحكام الفقهية المذكورة آنفاً على حالتها المضاربة المشتركة التي تجريها المؤسسات المالية، وهي:

(أ) حالة التصفية للمضاربة المشتركة: إن التصفية لأعمال المضاربة المشتركة تنتهي بها جميع الأنشطة الاقتصادية للمضاربة، ويتم مباشرة تقييم الموجودات، وحساب النفقات التشغيلية خلال فترة الاستثمار؛ حتى يتم التأكد من سلامة رأس المال، وتحديد مقدار الربح الناتج عن تلك الاستثمارات.

وأثر هذه التصفية أنه يلزم منها تحديد مقدار حصّة كل شريك من الربح، وقسمته عليهم بحسب النسبة المتفق عليها عند التعاقد، وفي هذه الحالة يلزم من جميع المساهمين في المضاربة المشتركة تزكية رأس المال، وريحه إذا بلغ النصاب، وحال عليه الحول.

أما المؤسسة المالية؛ فإنها تملك الأرباح المتفق عليها مع المساهمين في المضاربة الأولى - على القول الذي يرى جواز ذلك -، ويملك المضارب الثاني حصّته من الربح بالتصفية النهائية للمضاربة، وتجب الزكاة في حصّتهم من الربح إذا بلغت النصاب، أو ضمّها إلى ما يملكون من أموال من جنس المال، وينعقد حولهم من حين التصفية وتقسيم الربح عليهم.

(ب) حالة الاستمرارية في المضاربة: من المعلوم أن الإجراء الذي تقوم به المؤسسات المالية في مثل هذا النوع من الاستثمارات هو التضييض التقديري القائم على تصفية حسابية سنوية يتم من خلالها التأكد من سلامة رأس المال من الخسارة، وتحديد مقدار الربح المتحقق دون أن يسلم إلى أطراف المضاربة، وتبقى المضاربة مستمرة في عملها.

وفي هذه الحالة يمكن أن يكون التعامل مع زكاة المال وريحه على التصور الآتي:

أ. إن الزكاة تجب على المساهمين في رأس المال وريحه إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول بحول أصله، ولا تؤثر الخلطة - على القول الراجح - في النصاب، أو مقدار الزكاة الواجبة فيه.

- ب. إن الزكاة تجب على المضارب الأول- المؤسسة المالية-، والمضارب الثاني بمجرد أن تمّ التتضيض التقديري على القول الذي يرى أنهم يملكون الربح بمجرد التتضيض إذا بلغ النصاب، أو ضمه إلى جنسه من الأموال، وينعقد به حول المضاربين.
- ج. إن الزكاة تجب على من يخرج من الزكاة كلياً، أو جزئياً سواء أكان في رأس المال أو ما حصل لهم من ربح خلال الاشتراك في المضاربة إذا تحققت شروط الزكاة من النصاب والحول.

الخاتمة.

وتتضمن أهم نتائج البحث، وهي:

- أ) إن المضاربة المشتركة تقوم على صيغة تعاقدية متعددة الأطراف تتولى فيها المؤسسة المالية الإسلامية استثمار أموال المودعين والمستثمرين مع الغير في المجالات المتفق عليها بينهما بالشروط المعتدلة في صحتها شرعاً.
- ب) إن المضاربة المشتركة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية تختلف من حيث طريقة التعامل عن طريقة المضاربة التقليدية التي تقوم على ثنائية العلاقة بين ربّ المال والمضارب مباشرة؛ إذ تتعدد أطراف المضاربة المشتركة عنصر أساسي في عملها، فالمؤسسات المالية - مضارب أول- تعهد بمال المضاربة إلى مضارب ثان، وهذا يجد سنده في الرأي الفقهي الذي يرى جواز ذلك، وخاصة عند فقهاء الحنفية.
- ج) إن زكاة مال المضاربة المشتركة تعثرها الأحكام الفقهية الآتية:
1. إن زكاة رأس مال المضاربة تجب على ملك المودعين لأموالهم في المؤسسة المالية إذا بلغت النصاب، وحال عليها الحول.
 2. إن زكاة حصّة المودعين من الربح تجب على ملكهم.
 3. إن وقت ملك المضارب- المؤسسة المالية، والمضارب الثاني- للربح في المضاربة المشتركة يكون من وقت التتضيض التقديري للمضاربة القائمة على اعتبار أن طبيعياً المضاربة المشتركة قائمة على الاستمرارية إلا إذا اقتضى الأمر التصفية النهائية للمضاربة فيكون من وقت القسمة.
 4. إن زكاة حصّة المضارب من الربح تركزى على ملكه، وذلك على الراجح من أقوال الفقهاء -يراعى في ذلك وقت ظهور الربح بالتتضيض التقديري، أو التصفية بحسب حال المضاربة- إذا بلغت نصاباً، أو ضمّه إلى ما معه من جنس المال؛ فبلغ به النصاب، وينعقد حوله في الحالة الأولى بالتتضيض التقديري، وفي الثانية من وقت التصفية النهائية للمضاربة، وقسمة الربح بين الشركاء.

التوصيات:

يوصي الباحثون بما يأتي:

- أ) إدراج أحكام زكاة المضاربة المشتركة ضمن التعليمات التي تنظم صيغ الاستثمار بالمضاربة في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ب) دراسة أثر الاشتراك على أحكام زكاة الأموال في العقود المالية الأخرى غير عقد المضاربة.

الهوامش.

- (١) ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج٣، ص١٧. والفراهيدي، الخليل ابن أحمد، العين، تحقيق: عبد الحميد هندواي، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ٢٠٠٣م، ج٢، ص١٨٩. وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج١٤، ص٣٥٨.
- (٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، (ط٢)، ١٩٩٢م، ص١٥٢.
- (٣) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٥٤٣، ٥٤٤. وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٣، ص٣٩٧، ٣٩٨. والفيومي، أحمد ابن محمد بن علي، المصباح المنير، دار الفكر، ج٢، ص٣٥٩. والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م، ص١٠٠.
- (٤) البغدادي، غانم بن محمد، مجمع الضمانات، تحقيق: محمد سراج، وعلي جمعة، القاهرة، دار السلام، (ط١)، ١٩٩٩م، ج٢، ص٦٥١.
- (٥) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات، تنسيق وتعليق عبد الستار أبو غدة، (ط٤)، ٢٠٠٣م، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ص٤١٢، ٤١٣.
- (٦) الهيتي، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عمان، دار أسامة، (ط١)، ١٩٩٨م، ص٤٧١، ٤٧٢. وينظر من تعريفاتها: شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، عمان، دار النفائس، (ط٤)، ٢٠٠١م، ص٣٤٧.
- (٧) الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، دمشق دار الفكر، (ط٣)، ٢٠٠٦م، ص٤٤٧. وحموده، سامي حسن أحمد، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، عمان، مطبعة الشرق، (ط٢)، ١٩٨٢م، ص٣٩٣.
- (٨) مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات، ص٤١٣. وشبير، المعاملات المالية المعاصرة، ص٣٤٨. والهيتي، المصارف الإسلامية، ص٤٧٣.
- (٩) مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات، ص٤١٣. والكردي، أحمد الحجي، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م، ص٩٥. وشبير، المعاملات المالية المعاصرة، ص٣٤٨.
- (١٠) مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات، ص٤١٣. والهيتي، المصارف الإسلامية، ص٤٧٣. والكردي، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية، ص٩٥. وذكر الكردي أن العلاقة بين المؤسسة الإسلامية والتجار المتعاملين معها علاقة مضاربة فردية باتفاق الفقهاء المعاصرين، وهي مشروعة بالاتفاق. الكردي، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، ص٩٥. وأما العلاقة بين المؤسسة وأصحاب الأموال؛ فهي محل خلاف بين المعاصرين، وهذا ليس محل الدراسة. ينظر في تفاصيل هذا الخلاف في المراجع الآتية: الكردي، أحمد الحجي، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م. العثماني، محمد تقي، المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م. وأبو غدة، عبد الستار، القراض، أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية (حسابات الاستثمار)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث

- عشر، ٢٠٠١م. وفهيمي، حسين كامل، المضاربة المشتركة في المؤسسة المالية الإسلامية (حسابات الاستثمار المشتركة)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م. وسانو، قطب مصطفى، المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١م. وشبير، المعاملات المالية المعاصرة، ص ٣٤٩.
- (١١) الهيبي، المصارف الإسلامية، ص ٤٧٤.
- (١٢) مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات، ص ٤١٤.
- (١٣) الهيبي، المصارف الإسلامية، ص ٤٧٦، ٤٨٠. والزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ص ٤٤٧.
- (١٤) شبير، المعاملات المالية المعاصرة، ص ٣٤٨. والهيبي، المصارف الإسلامية، ص ٤٨٣.
- (١٥) النسفي، عبد الله بن أحمد، كنز الدقائق، تحقيق: سائد بكداش، بيروت، دار البشائر الإسلامية، (ط١)، ٢٠١١م، ص ٥٢٣. ابن عبد البر، يوسف عبد الله بن محمد، الكافي، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط٢)، ١٩٩٢م، ص ٣٨٧. والبهوتي، منصور بن يونس، دقائق أولى النهى، بيروت، عالم الكتب، (ط١)، ١٩٩٣م، ج ٢، ص ٢٢٥. والبغوي، الحسين بن مسعود ابن محمد، التهذيب، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٩٩٧م، ج ٤، ص ٣٩٥.
- (١٦) أبو زيد القيرواني، عبد الله بن عبد الرحمن، النوادر والزيادات، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ج ٧، ص ٢٧٥. وابن جزري، محمد بن أحمد، القوانين الفقهية، ص ١٨٦. وابن شاس، عبد الله بن نجيم، عقد الجواهر الثمينة، تحقيق: محمد أبو الأجناف وعبد الحفيظ منصور، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٨٠٦. وابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: محمد حلاق، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (ط١)، ١٤١٥هـ، ج ٣، ص ٤٥٩.
- (١٧) المرادوي، علي بن سليمان، الإنصاف، تحقيق: محمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، (ط١)، ١٩٥٦م، ج ٥، ص ٤٣٨. وابن مفلح، أبو عبد الله محمد، الفروع، تحقيق: عبد الله التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ٢٠٠٣م، ج ٧، ص ٨٩.
- (١٨) نقل معنى الصواب في نصوصهم بمعنى الوجوب، وقيل: الندب؛ فلا يضمن إن قدم ماله على ذلك. الدردير، أحمد بن محمد، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك للساوي، تحقيق: مصطفى وصفي، القاهرة، دار المعارف، ج ٣، ص ٦٩٣.
- (١٩) ابن أنس، مالك، المدونة، إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية، ج ١٢، ص ١٠٢. والقرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، تحقيق: محمد بو خبزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ١٩٩٤م، ج ٦، ص ٦٧. وابن يونس، أبو بكر بن عبد الله، الجامع لمسائل المدونة والمختطة، تحقيق: أحمد بن علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٩، ص ٩٣.
- (٢٠) ابن مفلح، الفروع، ج ٧، ص ٨٩. والمرادوي، الإنصاف، ج ٥، ص ٤٣٨.
- (٢١) ابن مفلح، الفروع، ج ٧، ص ٨٩.
- (٢٢) ابن رشد، محمد بن أحمد، البيان والتحصيل، تحقيق: سعيد أعرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط٢)، ١٩٨٨م، ج ١٢، ص ٣٥٠.
- (٢٣) القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٦٧. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٤٩.
- (٢٤) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، (ط١)، ١٩٨٩م، ج ٢٢، ص ٣٩. والعيني، محمود ابن أحمد بن موسى، البناءة في شرح الهداية، تحقيق: أيمن شعبان، (ط١)، ٢٠٠٠م، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٩، ص ٩٣.

- ص ١٠٥. وابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الرياض، دار عالم الكتب، طبعة خاصة، ٢٠٠٣م، ج ٨، ص ٤٣٥.
- (٢٥) ابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٤٩. وأبو زيد القيرواني، النوادر والزيادات، ج ٧، ص ٢٧٤-٢٧٥.
- (٢٦) العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم، البيان، اعتنى به قاسم النوري، دار المنهاج، (ط ١)، ٢٠٠٠م، ج ٧، ص ٢٢٠. والنووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، إشراف زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، (ط ٣)، ١٩٩١م، ج ٥، ص ١٤٨. والمطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع للنووي، جدة، مكتبة الإرشاد، ج ١٥، ص ٢١٨.
- (٢٧) المرادوي، الإنصاف، ج ٥، ص ٤٣٨. والبهوتي، دقائق أولى النهى، ج ٢، ص ٢٢٥. وابن قنيس، إبراهيم بن يوسف، حاشية ابن قنيس بهامش الفروع، تحقيق: عبد الله التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، (ط ١)، ٢٠٠٣م، ج ٧، ص ٨٩.
- (٢٨) ابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٤٩. وأبو زيد القيرواني، النوادر والزيادات، ج ٧، ص ٢٧٤-٢٧٥.
- (٢٩) الرجراجي، علي بن سعيد، مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، اعتنى به: أحمد ابن علي، بيروت، دار ابن حزم، (ط ١)، ٢٠٠٧م، ج ٨، ص ٣٦. وابن أنس، المدونة، ج ١٢، ص ١٠٣. والقرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٦٧. والبرادعي، خلف بن أبي القاسم محمد، التهذيب في اختصار المدونة، تحقيق: محمد الأمين بن الشيخ، ج ٣، ص ٥٢٣.
- (٣٠) العيني، البناية، ج ٩، ص ٦٧، ١٠٥. والسرخسي، المبسوط، ج ٢٢، ص ٣٩. وابن مازة، محمود بن صدر الشريعة، المحيط البرهاني، تحقيق: نعيم أحمد، بيروت، مؤسسة نزبه كركي، ٢٠٠٤م، ج ١٨، ص ١٦٢. والإنديتي، عالم بن العلامة، الفتاوى التاتارخانية، ترتيب وجمع وترقيم وتعليق شبير القاسمي، الهند، مكتبة زكريا، ٢٠١٠م، ج ١٥، ص ٤١٣.
- (٣١) ابن مفلح، الفروع، ج ٧، ص ٨٩. وابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، الرياض، دار عالم الكتب، (ط ٣)، ١٩٩٧م، ج ٧، ص ١٥٨.
- (٣٢) ابن عابدين، رد المحتار، ج ٨، ص ٤٣٥. والمرادوي، الإنصاف، ج ٥، ص ٤٣٨.
- (٣٣) العيني، البناية، ج ٩، ص ١٠٥، ١٠٦.
- (٣٤) السرخسي، المبسوط، ج ٢٢، ص ٣٩.
- (٣٥) الشلبي، أحمد، حاشية الشلبي بهامش تبين الحقائق، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، (ط ١)، ١٣١٥هـ، ج ٥، ص ٥٩.
- (٣٦) السرخسي، المبسوط، ج ٢٢، ص ٤٠.
- (٣٧) البغوي، التهذيب، ج ٤، ص ٣٩٥. والعمراني، البيان، ج ٧، ص ٢٢٠. وابن قدامة، المغني، ج ٧، ص ١٥٨.
- (٣٨) ابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٤٩.
- (٣٩) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ٢)، ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ٤٣٣، ٤٣٥. والمنجي، علي بن زكريا، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، تحقيق: محمد المراد، باكستان، المكتبة الحقانية، (ط ٢)، ١٩٩٤م، ج ١، ص ٣٧٣. والسرخسي، المبسوط، ج ٢، ص ١٥٤. وابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٣، ص ٢٤٢.
- (٤٠) ابن الجلاب، عبيد الله بن الحسين، التفرغ، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ١٥٦. وابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢، ص ٩٦. والكشناوي، أبو بكر بن حسن، أسهل المدارك، ط ٢، بيروت، دار الفكر، ج ١، ص ٣٩٤. وابن نصر، عبد الوهاب علي، المعونة، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٤٤.

- (٤١) العمراني، البيان، ج٣، ص٢٢٦، ٢٢٧. والبيغوي، التهذيب، ج٣، ص٤٨. والماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٩٩٤م، ج٣، ص١٤٢. والرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، العزيز، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٩٩٧م، ج٢، ص٥٠٧. وابن الرفعة، أحمد بن محمد، كفاية النبيه، تحقيق: مجدي باسلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ٢٠٠٩م، ج٥، ص٣٥١.
- (٤٢) المرادوي، الإنصاف، ج٣، ص٨٣. وابن مفلح، الفروع، ج٤، ص٦٠. وابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز، معونة أولي النهى، تحقيق: عبد الملك دهيش، مكة المكرمة، مكتبة الأسد، (ط٥)، ٢٠٠٨م، ج٣، ص٢٠٦. والتتوخي، المنجي ابن عثمان بن أسعد، الممتع، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، مكة المكرمة، مكتبة الأسد، (ط٣)، ٢٠٠٣م، ج١، ص٧٠٥.
- (٤٣) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، المكتبة السلفية، كتاب الزكاة، باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بينهما بالسوية، (ط١)، ١٤٠٠هـ، ج١، ص٤٤٨، رقم ١٤٥١.
- (٤٤) ابن نصر، المعونة، ج١، ص٢٤٤. وابن نصر، عبد الوهاب بن علي، الإشراف، تحقيق: مشهور بن حسن، القاهرة، دار ابن عفان، (ط١)، ٢٠٠٨م، ج٧، ص١٤٩.
- (٤٥) أخرجه: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، كتاب الزكاة، باب صدقة الخطاء، (ط٣)، ٢٠٠٣م، ج٤، ص١٧٨. والدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار المعرفة، كتاب الزكاة، باب تفسير الخليطين وما جاء في الزكاة على الخليطين، (ط١)، ٢٠٠١م، ج٢، ص٢٧٢. وهو ضعيف؛ لأن في سننه ابن لهيعة، وهو ضعيف. ابن الملقن، عمر بن محمد الأنصاري، البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، تحقيق: محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٤، ص٢٩.
- (٤٦) الماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص١٤٢. وابن قدامة، المغني، ج٤، ص٦٥.
- (٤٧) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق، ج١، ص٤٤٦، رقم ١٤٤٧.
- (٤٨) العمراني، البيان، ج٣، ص٢٢٦.
- (٤٩) العمراني، البيان، ج٣، ص٢٢٦، ٢٢٧.
- (٥٠) العمراني، البيان، ج٣، ص٢٢٧. والبيغوي، التهذيب، ج٣، ص٤٨. والماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص١٤٢. والرافعي، العزيز، ج٢، ص٥٠٧.
- (٥١) المرادوي، الإنصاف، ج٣، ص٨٣. وابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، المبدع، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٩٩٧م، ج٤، ص٦٠. والتتوخي، الممتع، ج١، ص٧٠٦. والزركشي، محمد بن عبد الله بن محمد، شرح الزركشي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١)، ٢٠٠٢م، ج١، ص٣٥٩.
- (٥٢) العمراني، البيان، ج٣، ص٢٢٧. وفي شركة الأعيان لا يتميّز نصيب أحد الشريكين عن نصيب غيره. أما شركة الأوصاف؛ فيكون مال كل واحد معيّنًا متميِّزًا عن مال غيره، ولكن تجاوزا تجاوز المال الواحد. الرافعي، العزيز، ج٢، ص٥٠٢.
- (٥٣) الزركشي، شرح الزركشي، ج١، ص٣٥٩، ٣٦٠. والتتوخي، الممتع، ج١، ص٧٠٦. والمرادوي، الإنصاف، ج٣، ص٨٣.
- (٥٤) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا يجمع بين متقرّق ولا يفرّق بين مجتمع، ج١، ص٤٤٧، ٤٤٨، رقم ١٤٥٠.
- (٥٥) العمراني، البيان، ج٣، ص٢٢٧. وابن الرفعة، كفاية النبيه، ج٥، ص٣٥٠.
- (٥٦) الماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص١٤٢.

- (٥٧) البغوي، التهذيب، ج٣، ص٤٨. والشريبي، محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٧٦. والعمري، البيان، ج٣، ص٢٢٧.
- (٥٨) العيني، البناء، ج٩، ص١٠٥. والسرخسي، المبسوط، ج٢٢، ص٣٩.
- (٥٩) القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٦٩. والدسوقي، محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي، طبع بدار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي وشركاه، ج٣، ص٥٢٦.
- (٦٠) العمري، البيان، ج٧، ص٢٠٤. والشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦.
- (٦١) المرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٣٨. وابن مفلح، الفروع، ج٧، ص٨٨.
- (٦٢) السرخسي، المبسوط، ج٢٢، ص٣٩.
- (٦٣) الجصاص، أحمد بن علي الرازي، شرح مختصر الطحاوي، تحقيق: عصمت الله عنايت، بيروت، دار البشائر، (ط١)، ٢٠١٠م، ج٣، ص٣٧٠.
- (٦٤) الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦. والرافعي، العزيز، ج٦، ص٢٨.
- (٦٥) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٦. والمرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٣٨.
- (٦٦) المرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٣٨.
- (٦٧) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٦. والمرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٣٨. وابن مفلح، الفروع، ج٧، ص٨٨.
- (٦٨) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٦. والمرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٣٨.
- (٦٩) العيني، البناء، ج٩، ص٦٥. والإندري، الفتاوى التاتارخانية، ج١٥، ص٤١٣.
- (٧٠) ابن أنس، المدونة، ج١٢، ص١٠٤. والقرافي، الذخيرة، ج٦، ص٦٩. والورغمي، محمد بن عرفة، المختصر الفقهي، تحقيق: حافظ محمد خير، دبي، مسجد ومركز الفاروق عمر بن الخطاب، (ط١)، ٢٠١٤م، ج٧، ص٥٠٦.
- (٧١) الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦. والرافعي، العزيز، ج٦، ص٢٧.
- (٧٢) السرخسي، المبسوط، ج٢٢، ص٣٩.
- (٧٣) ابن عبد البر، الكافي، ص٣٨٦.
- (٧٤) الماوردي، الحاوي الكبير، ج٧، ص٣٤٠. والرافعي، العزيز، ج٦، ص٢٧. والغزالي، محمد بن محمد، الوسيط، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، الأزهر، دار السلام، (ط١)، ١٩٩٧م، ج٤، ص١١٨.
- (٧٥) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨. وابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي، تحقيق: عبد الله التركي، مصر دار هجر، (ط١)، ١٩٩٧م، ج٣، ص٣٥٠.
- (٧٦) الزيلعي، عثمان بن علي، تبیین الحقائق، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، (ط١)، ١٣١٥هـ، ج٥، ص٥٩.
- (٧٧) الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، ج٣، ص٣٧٠.
- (٧٨) العيني، البناء، ج٩، ص١٠٥.
- (٧٩) الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦.
- (٨٠) الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦. والرافعي، العزيز، ج٦، ص٢٧. وابن الرفعة، كفاية النبيه شرح التنبيه، ج١١، ص١٢٩.
- (٨١) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨. وابن قدامة، الكافي، ج٣، ص٣٥٠. الأصل عند الحنابلة الجواز إلا إذا شرط الدافع لنفسه شيئاً من الربح لم يصح عندهم من هذا الوجه.

- (٨٢) الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦. وابن الرفعة، كفاية النبيه شرح التنبيه، ج١١، ص١٢٩. والرافعي، العزيز، ج٦، ص٢٧.
- (٨٣) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨. وابن قدامة، الكافي، ج٣، ص٣٥٠.
- (٨٤) حمود، سامي حسن، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م، عمان، مطبعة الشرق ومكتبتها، (ط٢)، ١٩٨٢م، ص٣٨١، ٤٠٥.
- (٨٥) النسفي، كنز الدقائق، ص٥٢٣. والزيلعي، تبيين الحقائق، ج٥، ص٥٨. والسرخسي، المبسوط، ج٢٢، ص٣٩.
- (٨٦) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨.
- (٨٧) العيني، البناية، ج٩، ص٦٥. والزيلعي، تبيين الحقائق، ج٥، ص٥٩.
- (٨٨) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨.
- (٨٩) الكشناوي، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، ج٢، ص٣٥٢.
- (٩٠) الماوردي، الحاوي الكبير، ج٧، ص٣٣٦.
- (٩١) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨.
- (٩٢) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٨.
- (٩٣) الماوردي، الحاوي الكبير، ج٧، ص٣٣٦.
- (٩٤) السرخسي، المبسوط، ج٢، ص٢٠٤. والفهرري، محمد بن عبد الله، أحكام الزكاة، بعناية محمد شريف، بيروت، دار ابن حزم، (ط١)، ٢٠١١م، ص٧٨. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج١٢، ص٣٥١. والبعوي، التهذيب، ج٣، ص١١٢. والمرداوي، الإنصاف، ج٣، ص١٧. وابن قدامة، الكافي، ج٢، ص١٦٥.
- (٩٥) السرخسي، المبسوط، ج٢، ص٢٠٤. والفهرري، أحكام الزكاة، ص٧٨. والرجراجي، مناهج التحصيل، ج٢، ص٢٥٦. والماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص٣٠٧. والمرداوي، الإنصاف، ج٣، ص١٧. والبهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع، بيروت، عالم الكتب، (ط٢)، ٢٠٠٠م، ج٢، ص١٧١.
- (٩٦) البهوتي، كشف القناع، ج٢، ص١٧١.
- (٩٧) ابن قدامة، المغني، ج٤، ص٢٦٠.
- (٩٨) الكاساني، بدائع الصنائع، ج٨، ص٦٩. والسرخسي، المبسوط، ج٢٢، ص١٠٥. والعيني، البناية، ج٩، ص١٠٠.
- (٩٩) ابن الحاجب، جمال الدين بن عمر، جامع الأمهات، تحقيق: الأخضر الأخرسي، دار اليمامة، ص٤٢٦. وابن نصر، الإشراف، ج١٥، ص١٧٦. والبايجي، سليمان بن خلف، المنتقى، (ط١)، ١٣٣٢هـ، مصر، مطبعة دار السعادة، ج٥، ص١٥٥.
- (١٠٠) البغوي، التهذيب، ج٣، ص١١٢. والعمراني، البيان، ج٣، ص٣٢٨. والنووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد، ج٦، ص٣٠.
- (١٠١) المرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٤٥. وابن مفلح، المبدع، ج٤، ص٣٨٠. ابن مفلح، الفروع، ج٧، ص٩٩. والضربير، عبد الرحمن بن عمر، الواضح، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، بيروت، دار خضر، (ط١)، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٢.
- (١٠٢) الباجي، المنتقى، ج٥، ص١٥٥. والقراقي، الذخيرة، ج٦، ص٨٩. والبغوي، التهذيب، ج٣، ص١١٢.
- (١٠٣) ابن غانم، مجمع الضمانات، ج٢، ص٦٦٤.
- (١٠٤) ابن نصر، الإشراف، ج١٥، ص١٧٦.
- (١٠٥) التتوخي، الممتع، ج٢، ص٧١٩. وابن مفلح، المبدع، ج٤، ص٣٨٠. وابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٦٥.

- (١٠٦) ابن الحاجب، جامع الأمهات، ص ٤٢٦. والباجي، المنتقى، ج ٥، ص ١٥٥.
- (١٠٧) البغوي، التهذيب، ج ٣، ص ١١٢. والعمري، البيان، ج ٣، ص ٣٢٨. والرويانى، عبد الواحد بن إسماعيل، بحر المذهب، تحقيق: طارق السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ٢٠٠٩م، ج ٣، ص ١٦٣. والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٠.
- (١٠٨) المرادوي، الإنصاف، ج ٥، ص ٤٤٥. وابن مفلح، المبدع، ج ٤، ص ٣٧٩. وابن مفلح، الفروع، ج ٧، ص ٩٩.
- (١٠٩) الباجي، المنتقى، ج ٥، ص ١٥٥. والقرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٨٩.
- (١١٠) البغوي، التهذيب، ج ٣، ص ١١٢. وابن قدامة، المغني، ج ٧، ص ١٦٥. وابن مفلح، المبدع، ج ٤، ص ٣٨٠. والتتوخي، الممتع، ج ٢، ص ٧١٩.
- (١١١) ابن قدامة، المغني، ج ٧، ص ١٦٥. والضري، الواضح، ج ٣، ص ٢٢.
- (١١٢) التتوخي، الممتع، ج ٢، ص ٧١٩.
- (١١٣) المرادوي، الإنصاف، ج ٥، ص ٤٤٦. وابن مفلح، المبدع، ج ٤، ص ٣٨٠. وابن مفلح، الفروع، ج ٧، ص ٩٩.
- (١١٤) الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، مختصر اختلاف العلماء، تحقيق: عبد الله أحمد، بيروت، دار البشائر، (ط ٢)، ١٩٩٦م، ج ٤، ص ٥٩.
- (١١٥) آل سيف، عبد الله بن المبارك، اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية، الرياض، دار كنوز إشبيلية، (ط ١)، ٢٠٠٩م، ج ٧، ص ٢١٤.
- (١١٦) آل سيف، اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية، ج ٧، ص ٢١٤.
- (١١٧) السرخسي، المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٤. والزيلعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٢٨٧. وابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم ابن محمد، البحر الرائق، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٤٠٧. وابن عابدين، رد المحتار، ج ٣، ص ٢٥٣.
- (١١٨) الفهري، أحكام الزكاة، ص ٧٩. والرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥٦. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥٢.
- (١١٩) الرويانى، بحر المذهب، ج ٣، ص ١٦٢، ١٦٣. والماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٣٠٧.
- (١٢٠) ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢٦١. والتتوخي، الممتع، ج ١، ص ٦٧١. والمرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ١٦.
- (١٢١) السرخسي، المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٤.
- (١٢٢) الفهري، أحكام الزكاة، ص ٧٩. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥١، ٣٥٢. والرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥٧.
- (١٢٣) الفهري، أحكام الزكاة، ص ٧٩. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥١، ٣٥٢. والرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥٧.
- (١٢٤) الفهري، أحكام الزكاة، ص ٧٩. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥١، ٣٥٢. والرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥٧، ٢٥٨.
- (١٢٥) ابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥٢.
- (١٢٦) القرافي، الذخيرة، ج ٣، ص ٢٥. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥٢، ٣٥٣. والرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥٨.
- (١٢٧) الغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٤٨٩.
- (١٢٨) النووي، المجموع، ج ٦، ص ٣١. والنووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨١. والبغوي، التهذيب، ج ٣، ص ١١٣. والرويانى،

- بحر المذهب، ج ٣، ص ١٦٤. والغزالي، الوسيط، ج ٢، ص ٤٨٩. والعمراني، البيان، ج ٣، ص ٣٣١. والشيرازي، إبراهيم ابن علي بن يوسف، المهذب، تحقيق: محمد الزحيلي، بيروت، الدار الشامية، (ط ١)، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٥٣١.
- (١٢٩) الروياني، بحر المذهب، ج ٣، ص ١٦٣، ١٦٤. والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣١، ٣٢. والنووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨١.
- (١٣٠) العمراني، البيان، ج ٣، ص ٣٣٠، ٣٣١. والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٢. والنووي، روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨١.
- (١٣١) المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ١٦، ١٧. وابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ٢٦١. وابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ٢٩٧. والتتوخي، الممتع، ج ١، ص ٦٧٠، ٦٧١. والبهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ١٧١. وابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٤٦٥. وابن النجار، معونة أولى النهي، ج ٣، ص ١٦٠.
- (١٣٢) المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ١٦، ١٧. وابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ٢٦١. وابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ٢٩٧. والتتوخي، الممتع، ج ١، ص ٦٧٠، ٦٧١. والبهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ١٧١. وابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٤٦٥. وابن النجار، معونة أولى النهي، ج ٣، ص ١٦٠.
- (١٣٣) المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ١٦، ١٧. وابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ٢٦١. وابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ٢٩٧. والتتوخي، الممتع، ج ١، ص ٦٧٠، ٦٧١. والبهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ١٧١. وابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٤٦٥. وابن النجار، معونة أولى النهي، ج ٣، ص ١٦٠.
- (١٣٤) المرادوي، الإنصاف، ج ٣، ص ١٦، ١٧. وابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ٢٦١. وابن مفلح، المبدع، ج ٢، ص ٢٩٧. والتتوخي، الممتع، ج ١، ص ٦٧٠، ٦٧١. والبهوتي، كشاف القناع، ج ٢، ص ١٧١. وابن مفلح، الفروع، ج ٣، ص ٤٦٥. وابن النجار، معونة أولى النهي، ج ٣، ص ١٦٠.
- (١٣٥) السرخسي، المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٤.
- (١٣٦) نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، تحقيق: عبد اللطيف حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١)، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٠٢. والزليعي، تبين الحقائق، ج ١، ص ٢٨٧.
- (١٣٧) الشلبي، حاشية الشلبي بهامش تبين الحقائق، ج ١، ص ٢٨٧.
- (١٣٨) الرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥١. والماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٣٠٧.
- (١٣٩) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٣٠٧.
- (١٤٠) ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢٦٠.
- (١٤١) ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢٦٠.
- (١٤٢) ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢٦١.
- (١٤٣) الرجراجي، مناهج التحصيل، ج ٢، ص ٢٥٦. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج ١٢، ص ٣٥٢. والفهرري، أحكام الزكاة، ص ٧٩.
- (١٤٤) الروياني، بحر المذهب، ج ٣، ص ١٦٢. والماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٣٠٧.
- (١٤٥) البغوي، التهذيب، ج ٣، ص ١١٢، ١١٣. والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٠. والعمراني، البيان، ج ٣، ص ٣٢٩. والشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٥٣١.
- (١٤٦) البغوي، التهذيب، ج ٣، ص ١١٢، ١١٣. والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٠. والعمراني، البيان، ج ٣، ص ٣٢٩. والشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٥٣١.
- (١٤٧) البغوي، التهذيب، ج ٣، ص ١١٢، ١١٣. والنووي، المجموع، ج ٦، ص ٣٠. والعمراني، البيان، ج ٣، ص ٣٢٩. والشيرازي، المهذب، ج ١، ص ٥٣١.

- (١٤٨) البغوي، التهذيب، ج٣، ص١١٢، ١١٣. والنووي، المجموع، ج٦، ص٣٠. والعمرائي، البيان، ج٣، ص٣٢٩. والشيرازي، المهذب، ج١، ص٥٣١.
- (١٤٩) الرجزاجي، مناهج التحصيل، ج٢، ص٢٥١. والقرافي، الذخيرة، ج٣، ص٢٥. والماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص٣٠٦، ٣٠٧.
- (١٥٠) الماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص٣٠٦.
- (١٥١) النووي، المجموع، ج٦، ص٣١. والرويانى، بحر المذهب، ج٣، ص١٦٤. والنووي، روضة الطالبين، ج٢، ص٢٨١.
- (١٥٢) الرويانى، بحر المذهب، ج٢، ص١٦٤.
- (١٥٣) النووي، روضة الطالبين، ج٢، ص٢٨١. والنووي، المجموع، ج٦، ص٣١. والعمرائي، البيان، ج٣، ص٣٣١.
- (١٥٤) النووي، المجموع، ج٦، ص٣١.
- (١٥٥) الكاساني، بدائع الصنائع، ج٢، ص٤٣٣، ٤٣٥. والمنبجي، اللباب، ج١، ص٣٧٣. والسرخسي، المبسوط، ج٢، ص١٥٤. وابن مازة، المحيط البرهاني، ج٣، ص٢٤٢.
- (١٥٦) ابن الجلاب، التفریح، ج١، ص١٥٦. وابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج٢، ص٩٦. والكشناوي، أسهل المدارك، ج١، ص٣٩٤. وابن نصر، المعونة، ج١، ص٢٤٤.
- (١٥٧) العمرائي، البيان، ج٣، ص٢٢٦، ٢٢٧. والبغوي، التهذيب، ج٣، ص٤٨. والماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص١٤٢. الرافعي، العزيز، ج٢، ص٥٠٧. وابن الرفعة، كفاية النبيه، ج٥، ص٣٥١.
- (١٥٨) المرادوي، الإنصاف، ج٣، ص٨٣. وابن مفلح، الفروع، ج٤، ص٦٠. وابن النجار، معونة أولي النهى، ج٣، ص٢٠٦. التتوخي، الممتع، ج١، ص٧٠٥.
- (١٥٩) العيني، البناية، ج٩، ص٦٥. والإندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج١٥، ص٤١٣.
- (١٦٠) ابن أنس، المدونة، ج١٢، ص١٠٤. والقرافي، الذخيرة، ج٦، ص٦٩. والورغمي، المختصر الفقهي، ج٧، ص٥٠٦.
- (١٦١) الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٤٠٦. والرافعي، العزيز، ج٦، ص٢٧.
- (١٦٢) ابن قدامة، المغني، ج٧، ص١٥٦، ١٥٨.
- (١٦٣) السرخسي، المبسوط، ج٢٢، ص٣٩.
- (١٦٤) السرخسي، المبسوط، ج٢، ص٢٠٤. والفهرى، أحكام الزكاة، ص٧٨. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج١٢، ص٣٥١. والبغوي، التهذيب، ج٣، ص١١٢. والمرادوي، الإنصاف، ج٣، ص١٧. وابن قدامة، الكافي، ج٢، ص١٦٥.
- (١٦٥) السرخسي، المبسوط، ج٢، ص٢٠٤. والفهرى، أحكام الزكاة، ص٧٨. والرجزاجي، مناهج التحصيل، ج٢، ص٢٥٦. والماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص٣٠٧. والمرادوي، الإنصاف، ج٣، ص١٧. والبهوتي، كشاف القناع، ج٢، ص١٧١.
- (١٦٦) المرادوي، الإنصاف، ج٥، ص٤٤٦. وابن مفلح، المبدع، ج٤، ص٣٨٠. وابن مفلح، الفروع، ج٧، ص٩٩.
- (١٦٧) الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء، ج٤، ص٥٩.
- (١٦٨) السرخسي، المبسوط، ج٢، ص٢٠٤. والزليعي، تبيين الحقائق، ج١، ص٢٨٧. وابن نجيم، البحر الرائق، ج٢، ص٤٠٧. وابن عابدين، رد المحتار، ج٣، ص٢٥٣.
- (١٦٩) الفهرى، أحكام الزكاة، ص٧٩. والرجزاجي، مناهج التحصيل، ج٢، ص٢٥٦. وابن رشد، البيان والتحصيل، ج١٢، ص٣٥٢.
- (١٧٠) الرويانى، بحر المذهب، ج٣، ص١٦٢، ١٦٣. والماوردي، الحاوي الكبير، ج٣، ص٣٠٧.
- (١٧١) ابن قدامة، المغني، ج٤، ص٢٦١. والتتوخي، الممتع، ج١، ص٦٧١. والمرادوي، الإنصاف، ج٣، ص١٦.